العرب
الخميس 2021/09/23
السنة 44 العدد 12188

المكون العسكري يستقوي بأذرعه للضغط على الحكومة السودانية

وسائل تحصين التحول الديمقراطي وحماية الفترة الانتقالية في مهب الريح

أخرجت عملية الانقلاب الفاشلة في السودان الصراع بين أركان السلطة العسكرية والمدنية إلى العلن، حيث يحمّل المكون العسكري الحكومة مسؤولية تدهور الأوضاع، في حين ترى أوساط أن هذه الاتهامات تهدف بالأساس إلى استعادة الجيش للسلطة.

فرصة مناسبة للعودة

الخرطوم - تخلى المكون العسكري في السلطة الانتقالية بالسودان عن رسائله المواربة التي درج على توصيلها في كل أزمة تواجه البلاد، وشنت قيادات رفيعة الأربعاء هجوما مباشرا على شريكها المكون المدني وجرى تحميله جزءا كبيرا من التردي الحاصل في البلاد، بسبب ما يوصف بـ"الصراع على المناصب والكراسي".

واستثمر مجلس السيادة محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة التي أحبطها الجيش الثلاثاء في توجيه لوم واضح وانتقادات حادة للحكومة والقوى والأحزاب السياسية المختلفة، والتلويح بأن الأذرع الأمنية المختلفة هي التي تحمي السودان.

ووضع المجلس على عاتق السياسيين مسؤولية الأزمات الحياتية التي يمر بها السودان، مستفيدا من أن الجيش تصدى للمحاولة الانقلابية وأفشل مخططا للاستيلاء على السلطة، لنفي أي شبهات تحيط به.

إيمان عثمان

الأزمة نتيجة مباشرة لمساعي العسكريين للسيطرة على السلطة

نورالدين صلاح الدين

تصريحات البرهان غير موفقة ولا تخدم روح الشراكة مع الحكومة

وقال رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان في كلمة ألقاها أمام حفل تخريج دفعة عسكرية في أم درمان الأربعاء، إن شعارات الثورة ضاعت بين الصراع على المناصب "ولا توجد حكومة منتخبة ونحن أوصياء على الحفاظ على أمن الوطن.. نحن أوصياء رغم أنف الجميع على وحدة وأمن السودان".

وبدت اللهجة الصارمة في خطاب البرهان انعكاسا لجملة من الاتهامات التي وجهت للمؤسسة العسكرية، بسبب ما تردد حول إخفاقها في تصفية الجيوب الأمنية المحسوبة على نظام الرئيس عمر البشير، بما لا يخلو من وجود تواطؤ من البعض مع الفلول.

وأعلن رسميا أن منفذي محاولة الانقلاب مجموعة من الجيش تنتمي إلى سلاح المدرعات وتابعة للنظام البائد، وجرى القبض على عدد كبير منهم، ضمن مخطط أراد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

وأشار البرهان إلى أن القوات المسلحة "تركت العمل التنفيذي للسياسيين ولكن المسألة انحرفت عن مسارها الصحيح"، ما يعني أن الخلافات التي تجذرت داخل الحكومة وظهيرها السياسي الممثل في قوى الحرية والتغيير، السبب الرئيسي في الأزمات.

ورأى القيادي في تحالف الحرية والتغيير نورالدين صلاح الدين أن تصريحات البرهان "غير موفقة في هذا الوقت ولا تخدم روح الشراكة مع الحكومة، لأن التباين يناقش في الاجتماعات والغرف المغلقة وليس في الهواء الطلق".

وأشار في تصريح خاص لـ"العرب" إلى وجود التزامات نصت عليها الوثيقة الدستورية، وإخلال أي طرف بها سيكون وبالا على الجميع وعلى مستقبل السودان الذي بحاجة إلى اصطفاف الكل على ما توافقوا عليه من إسدال الستار على مرحلة الشمولية، والانطلاق نحو بناء دولة ديمقراطية تلتزم فيها مؤسسات الدولة بواجبها الدستوري.

وهناك اعتقاد داخل الجيش السوداني بأن القوى السياسية تتجاهل معاناة الشارع وتركز جهودها على الإساءة للعسكريين وتصويب السهام إليهم لإخراجهم تماما من معادلة السلطة مستقبلا، مع أن قادة الجيش على حد قول البرهان "يؤمنون بالتحول الديمقراطي وضرورة نجاح الفترة الانتقالية ولا يطمعون في السلطة".

وتظل إشكالية الطمع في السلطة من قبل المؤسسة العسكرية الهاجس الذي يخيم على القوى المدنية، التي تحاول الحصول على ضمانات من الجيش، وتحرض بعض القوى في المجتمع الدولي لمنع سيناريو الاستيلاء على الحكم بالأمر الواقع.

وفي ظل حالة فقدان الثقة واللا يقين وعدم الاستقرار والانفلاتات في أقاليم عدة، يتفوق الجيش ويكتسب ذريعة سياسية أقوى لزيادة صلاحياته، حيث يرى عسكريون أن المدنيين يريدون السلطة بأي ثمن ولو على حساب التضحية بالسودان.

وكشف خطاب رئيس مجلس السيادة غداة محاولة الانقلاب الفاشلة عن الكثير من الخيبات من أداء الحكومة، ملمحا إلى أنه تحمل الكثير في سبيل عدم حدوث انشقاق داخل السلطة، ولافتا إلى أن القوات المسلحة قبلت مبادرة رئيس الوزراء عبدالله حمدوك (خاصة بالتلاحم الوطني) رغم إقصاء المبادرة للمكون العسكري، قائلا "لم تتم دعوتنا للمبادرة رغم أننا شركاء في المرحلة الانتقالية".

ويقول مراقبون إن هناك احتقانا كبيرا بدأ يخرج إلى العلن وربما ينفجر، بما يوحي بأن الكيل قد فاض بالمكونين، وما لم يتم التوافق سريعا والعودة إلى نصوص الوثيقة الدستورية لن تستطيع السلطة الانتقالية الاستمرار وسط الألغام التي يضعها كل طرف للآخر.

ويشير المراقبون إلى أن كل جانب لديه من أدوات القوة التي تمكنه من مضايقة الآخر، ولذلك فلعبة عض الأصابع التي تمارس الآن يتحمل نتيجتها السودان، لأن جس النبض له حدود، وما جرى الآن تصاعد بصورة خطيرة ما يشي بصدام على وشك الحدوث.

وبدا التناغم واضحا بين البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو لقطع الطريق على من يحاولون خلق فتنة بين القائدين، حيث جاء خطاب دقلو في اليوم نفسه منسجما في الكثير من أهدافه مع البرهان من زاوية تحميل السياسيين مسؤولية الانقلابات العسكرية.

وقال دقلو في كلمة خلال حفل تخريج قوات عسكرية بالخرطوم "أرى أن السبب في تكرار محاولات الانقلاب هو السياسيون الذين أعطوا الفرصة لقيام الانقلابات"، باعتبارهم أهملوا المواطن وخدماته الأساسية وانشغلوا بالصراع على الكراسي والمناصب، ما خلق حالة من عدم الرضا والتململ وسط الشعب.

وأراد قائد قوات الدعم السريع من وراء هذه الرسائل رمي الكرة في ملعب الشارع الذي يعاني من مشكلات مزمنة لم تستطع الحكومة تفكيكها حتى الآن، وتتفرغ لمناوشاتها مع المؤسسة العسكرية للهروب من عملية تخفيف الأعباء على المواطنين.

وأكدت المحللة السياسية إيمان عثمان أن الأزمة الحالية نتيجة مباشرة لمساعي العسكريين للسيطرة على السلطة ورغبتهم في تحصين نفوذهم، ما تسبب في عرقلة تنفيذ العديد من الاستحقاقات، والمحاولة الانقلابية وتصريحات البرهان ودقلو "بالونة اختبار لمدى قدرة المكون العسكري على المضي في طريق السيطرة على السلطة".

وأضافت في تصريح لـ"العرب" أن الجيش لديه أزمة ثقة مع الشارع ولم يتعامل بالقدر الإيجابي مع الشرعية الثورية التي حصل عليها، كذلك الوضع بالنسبة للقوى المدنية التي تتحمل مسؤولية اتساع الشرخ بين مكونات المرحلة الانتقالية، وأن المواطنين هم الجهة الوحيدة القادرة على حسم الصراع بين المكونين العسكري والمدني.

وأوضحت أن وعي الشارع بطبيعة ما يحدث وقناعة قطاعات واسعة بأن المحاولة الانقلابية "المزعومة" أداة ضمن أدوات الصراع بين الجانبين، من أهم العوامل التي تشي بأن هناك إمكانية لنزول الناس إلى الشارع مرة أخرى لتصحيح المسار الراهن.

التوتر مع الصين يعيق الجهود الأميركية لكبح إيران

واشنطن - تثير التوترات الصينية – الأميركية المتزايدة توقعات بأن تعقد جهود الولايات المتحدة لتقييد برنامج إيران النووي، رغم ما تبديه الصين من لامبالاة تجاه الملف الإيراني.

ولفت تجاهل المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران روبرت مالي للصين خلال جولة قام بها إلى روسيا وأوروبا الغربية انتباه المتابعين الذين اعتبروه مؤشرا على إمكانية تعقيد التوتر للجهود الأميركية في محاصرة البرنامج النووي الإيراني.

وتعتمد الصين سياسة غير داعمة بشكل واضح لإيران، لكن خبراء يرصدون ذلك الدعم من خلال مواقفها المعارضة لمواقف الغرب ويوقولون إنها فوضت روسيا لخوض المفاوضات الصعبة وعندما حان وقت التصويت دعمت كل ما يدعمه الروس.

ويرصد جون بي ألترمان نائب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مؤشرات التصعيد الدبلوماسي الأميركي – الصيني الذي يعزز توقعات بأن تتخذ الصين هذه المرة موقفا واضحا داعما لإيران.

ويرى ألترمان أن المؤشر الأول هو المضمون العام للدبلوماسية الصينية – الأميركية، حيث كانت النبرة اتهامية عندما التقى مستشار الأمن القومي جيك سوليفان ووزير الخارجية أنتوني بلينكن كبار الدبلوماسيين الصينيين في أنكوراج في مارس. ثم سارت الزيارات الأميركية الكبيرة اللاحقة إلى الصين بشكل سيء. وفي يوليو الماضي واجه نائب وزير الخارجية ويندي شيرمان مشكلة في تأمين اجتماعات مع نظرائه المناسبين، وسافر مبعوث المناخ (ووزير الخارجية السابق) جون كيري إلى الصين في سبتمبر واستقبله مسؤول منخفض المستوى وعقد اجتماعاته الرئيسية عبر تطبيق زوم بعد أسابيع من لقاء المسؤولين الكبار مع قيادة طالبان وجها لوجه. وتبدو دبلوماسية "الذئب المحارب" الصينية واضحة: تشكو الصين صراحة من سلوك الولايات المتحدة، وهي تسخر من تراجع واشنطن، وتهدد بأن يكون لتحدي بكين عواقب. ويزداد سياق التعاون الصيني – الأميركي الواسع سوءا.

وأضاف ألترمان "نذكر ثانيا الانتهاك الصيني الصريح للعقوبات الأميركية على إيران بدءا من ولاية دونالد ترامب، وأكثر في ظل إدارة جو بايدن. حيث كانت الصين تستورد النفط الإيراني في انتهاك صريح للقانون الأميركي. ورأى فريق بايدن أن عدم تطبيق العقوبات هو بادرة هادئة لحسن النية لكل من إيران والصين. وحصلت إيران على أموال كانت بأمس الحاجة إليها وتضاءلت معاناة شعبها. واستفادت الصين في المقابل من تخفيض في ثمن مقتنياتها النفطية. ونمت واردات الصين من تدفق ضئيل إلى فيضان في الربيع، حتى بلغ حوالي مليون برميل يوميا في مايو. ونظرا إلى أن مستقبل المفاوضات النووية أصبح الآن موضع شك، فمن غير الواضح كيف ستتعامل إيران مع حسن نيّة الولايات المتحدة، ومن غير الواضح أيضا ما إذا كانت الصين ستكون على استعداد لإيقاف الواردات بغض النظر عن مدى مطالبة الولايات المتحدة بذلك".

والمؤشر الثالث بحسب ألترمان "هو غياب الصين الملحوظ عن الجهود الجماعية التي تبذلها مجموعة 5 + 1 لإعادة إيران إلى الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة".

ولدى الصين مخاوف جدية بشأن الانتشار الإيراني أيضا، لكنها تتصرف عكس الجهود العالمية لتقييدها. وتبدي الصين رغبة في حل تفاوضي للنزاع، لكنها تسعى في الوقت نفسه لإبرام اتفاقياتها الخاصة مع إيران، بناءً على قوتها الاقتصادية الساحقة التي تتجاوز الحجم النسبي لاقتصاديات البلدين.

> الصين تستخدم إيران في سياستها الخارجية حيث تعد المسافة التي تبعدها أو تقربها منها وسيلة للاقتراب أو الابتعاد عن واشنطن

وتمثل المعاملات مع الصين حوالي ثلث التجارة الإيرانية، بينما تمثل إيران أقل من 1 في المئة من التجارة الصينية. ويبلغ حجم الاقتصاد الصيني 30 ضعف حجم الاقتصاد الإيراني، كما يبلغ عدد سكانها 18 ضعفا. ويقول ألترمان تعليقا على اختلال الميزان التجاري بين البلدين "إن الصين فيل، وإيران نملة".

ورغم أن الصين ترى في الانتشار الإيراني أمرا غير مرغوب فيه، إلا أنها لا تشعر بالتهديد من طهران. وتعتبر الصين إيران، بدلا من ذلك، أداة مفيدة لاستخدامها في سياستها الخارجية، حيث تعد المسافة التي تُبعدها أو تقرّبها منها وسيلة للاقتراب أو الابتعاد عن الولايات المتحدة وحلفائها.

ولا تبدو هذه التطورات جيّدة بالنسبة إلى الولايات المتحدة حيث لا تزال وجهات نظر القيادة الإيرانية تجاه المفاوضات النووية غير واضحة، ولكن هناك علامات متزايدة على أن حكومة إبراهيم رئيسي أصبحت أشدّ ارتيابا تجاه الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى، وهي مصممة على الصمود ضد العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

وباتت الصين التي تركز بشكل متزايد على تقويض قوة الولايات المتحدة ونفوذها داعما للمقاومة الإيرانية، وتحقق أهدافا مزدوجة تتمثل في كسب تأييد خاص مع إيران (الأمر الذي ستكون له فوائد اقتصادية لبكين) وتقويض موقف الولايات المتحدة الدولي.

ويقول ألترمان في مقال لموقع "عرب دايجست"، "يبدو أن إدارة بايدن تدرك العواقب العالمية، كما تظهر التوترات الحالية مع فرنسا. ولكن حتى الآن، لا يبدو أن لديها استراتيجية واضحة لمتابعة المصالح الدبلوماسية المشتركة مع الصين مع تجزئة التوترات الثنائية".

وأضاف "تعتبر إيران مثالا مثيرا للاهتمام بشأن طريقة إدارة الولايات المتحدة لمهمة كهذه مع روسيا. وإذا تمكنت الولايات المتحدة من إدارة حيلة مماثلة مع الصين بشأن قضايا إيران، فقد يمتد ذلك إلى قضايا أخرى مثل المناخ. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فقد يكون من الصعب بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تكسب عودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، ناهيك عن الاتفاقية 'الأطول والأقوى' التي حددتها الإدارة كهدف لها. وسيستمر تزايد القلق في دول الخليج وإسرائيل بشأن كيفية احتواء طموحات إيران الإقليمية ومنعها من اكتساب القدرة على صنع أسلحة نووية".

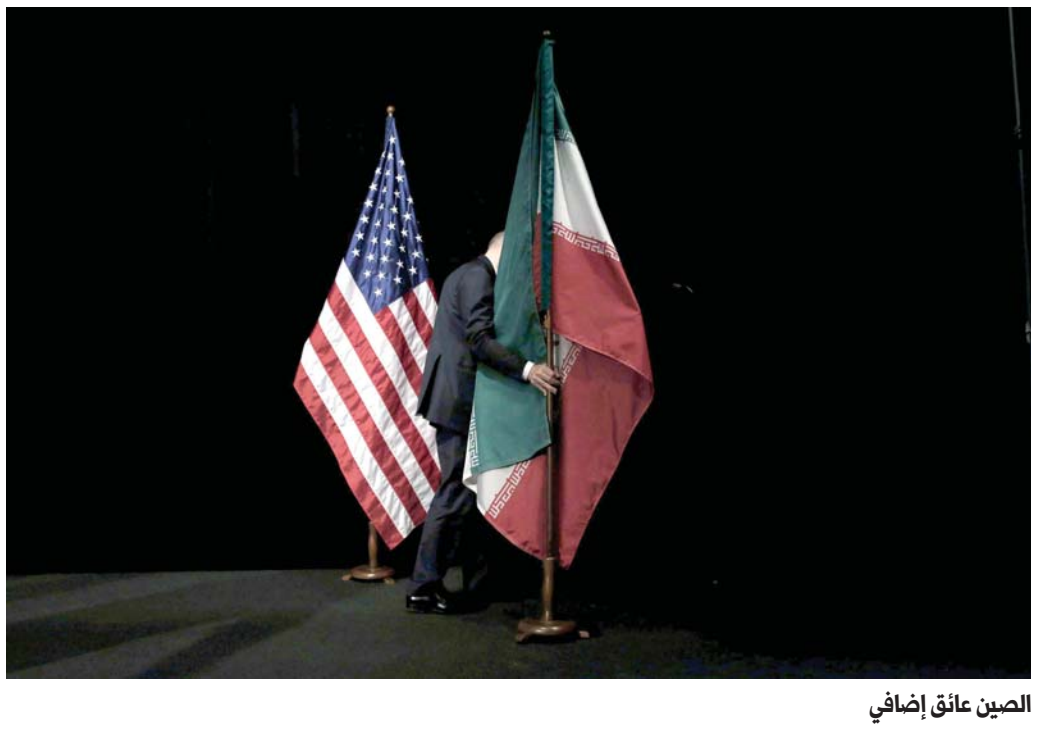

الصين عائق إضافي